

مصر تقول كلمتها اليوم في قانون حماية أمن الوطن والمواطن

استجابة لحق رئيس الجمهورية الدستوري في العودة الى الشعب

نتيجة الاستفتاء تعلن صباح غد

يتوجه اليوم ٩٥ مليون ناخب ونخبة في مدن مصر وقراءها إلى لجان الاستفتاء الشعبي ليقولوا كلمتهم في القرار بقانون رقم ٢ لعام ١٩٧٧ والذي أصدره الرئيس أنور السادات لحماية أمن الوطن والمواطنين ، وهذه أول مرة يستخدم الرئيس السادات حقه الدستوري في الرجوع إلى القاعدة الشعبية ليأخذ رأيها في تشريع جديد بهذه الأساسية التصدى لعناصر التغريب والتشكك التي تحاول فرب مسيرة العمل الوطني ، والتي انكشف دورها أمام الشعب في احداث ١٩ يناير حيث جرت محاولة تخرير الوطن وتهشيد أمن المواطنين يومي ١٦ ، ١٧ لقلب نظام الحكم

تحت اشرافهم ، وابلغ غرفة العمليات في وزارة الداخلية بالنتائج اولا باول لتحليلها بالأجهزة الحاسبة تمهدأ لاعلان النتيجة النهائية للاستفتاء صباح غد الجمعة .

وقد أصدر اللواء محمد نبوى اسماعيل نائب وزير الداخلية ، تعليمات بالتبسيط على الناخبين ، و ساعتهم في التعرف على مقار لجان الاستفتاء ، وانتشت مكاتب للاستعلامات بالاقسام والماراكز ، مزودة بجداول الانتخابات لارشاد الناخبين الى لجانهم ، وصرف شهادات انتخابية مجانية لن يطلبها .

كما اعد مكتب تلفراف خاص في وزارة الداخلية - الى جانب غرفة العمليات التي يعمل بها عدد من خبراء الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء لتلقي النتائج من المحافظات طول الليل ، وابلاغها الى غرفة العمليات اولا باول . ومن المقرر ان يتولى الناخب رأيه في الاستفتاء على القرار بقانون رقم ١ لسنة ١٩٧٧ كل ، وليس على مواد محددة منه . ويتم التأشير في حالة الموافقة على الدائرة الحرارة ببطاقة ايداء الرأي والتي تتلعلوها كلمة « موافق » . أما في حالة عدم الموافقة ف يتم التأشير على الدائرة السوداء التي تتلعلوها كلمة « غير موافق » .

وقد أصدر السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء ووزير الداخلية قراراً أمس حدد فيه دور نائب وزير الداخلية ومساعديه في الاتساع على عملية الاستفتاء في المحافظات الكبرى بحيث يتولى اللواءان النبوى اسماعيل وكمال خير الله نائب الوزير في غرفة عمليات وزارة الداخلية ويتولى اللواء مصطفى الشيخ مساعد أول وزير الداخلية الاتساع على محافظات

ومع كلمة «نعم» التي يتوقع المرافقون ان تقولها الجماهير اليوم بالاجماع ، تبدأ مرحلة جديدة من العمل الوطنى يؤكّد فيها الشعب وعيه يمسنلياته في مواجهة الحاذقين والمخربيين ، واصراره على تخطي صعب الحاضر وبلغ اهداف المستقبل الوطنية والقومية . وبالموافقة على القانون الجديد تسد جميع التفارات التي يستقبلها اعداء الشعب لنصر نصاله .. وبهذه تطبيقه يصون الشعب ممتلكاته ويحمي امنه واستقراره .

٣٣ ألفاً يشرفون

على اللجان

وقد تم اعداد ١٥٧٠٠ لجنة استفتاء فرعية لاستقبال الناخبين من التاسمة صاحا حتى الخامسة بعد الظهر ، كما اعدت لجان خاصة للنواب . وقد زودت جميعها بالسوارات التي تضمن سريّة الاستفتاء ، وبصناديق وبطاقات ابداء الرأى والأدوات الكتابية الازمة . وعلى كل مواطن ان يدلّي بصوته اليوم في نفس اللجان التي ابدوا فيها رأيهم في الاستفتاء على رئاسة الجمهورية يوم ١٦ سبتمبر الماضي . ومن حق المواطن ان يدلّي بصوته في اي لجنة قرية من مكان تواجده بصفة « مقترب » بشرط ان يقدم بطاقة الانتخاب « وردي اللون » .

وقد انتدب لرئاسة هذه اللجان وسكرتيرتها ٣٢ الف موظف . الى جانب ٢٢٢ من رجال القضاء والنيابة انتدبهم وزارة العدل لرئاسة اللجان العامة في الاقسام والماراكز ، والتي ستنقل اليها صناديق الاستفتاء من اللجان الفرعية .. بعد انتهاء عملية التصويت .. لفرزها



الفربيه بيانا جاء فيه :

نعم .. نؤكد لما يكتب الشعب فى
ظل حكم السادات الذى اعطاء الحرية
والامان والامل المشرق بعد ملوك هرمان
وباسط طويل .

نعم .. ندعىما لقوى الشعب لنفتزع
او لا لقضية تحرير الارض وثانيا لقضية
التنمية والتعمير .

نعم .. بن اجل مستقبل مشرق
بناء وضعت امسه الراسخة المبنية بقيادة
الاسادات .

ويتفقد السيد ممدوح سالم رئيس
الوزراء ووزير الداخلية صباح اليوم
اليوم عددا من لجان الاستئناف بمحافظتي
القاهرة والجيزة .. لتابعة عملية اداء
الوطنيين بمسؤولتهم في الاستئناف على
قرار السيد رئيس الجمهورية بالقانون
رقم ٢ لعام ١٩٧٧ لحماية أمن الوطن
والوطنيين .

وسيرافق السيد ممدوح سالم خلال
جولته السيدان محمد نبوى اسماعيل
وجمال خير الله ثانيا وزير الداخلية
ومساعده .

القاهرة ، واللواء حسنى نجيب مساعد
وزير الداخلية الاشراف على محافظة
الجيزة ، وعهد الى اللواء ابراهيم الخبارى
مساعد وزير الداخلية الانتاج على
محافظة الاسكندرية .

نعم .. حفاظا على الإنسان المصرى

وتد وجه حزب الاحرار الاشتراكيين
بيانا امس الى مقرريه في جميع
محافظات ، يدعوهم فيه الى تانية
واجههم الوطنى في الاستئناف الشعبي
اليوم . وقال البيان :

« حفاظا على الانسان المصرى وسيادة
القانون والشرعية الدستورية واغلاق
المعتقلات » .

« حفاظا على دولة المؤسسات
والمارسة الديمقراطية ونصر اكتوبر
العظيم » .

نقول نعم يا سادات في الاستئناف
الشعبي اليوم .

كما اصدر حزب مصر في محافظة